مجلة القانون والتنمية المحلية
Journal of law and local development
المجلد: 3 / العدد: 1 / السنة: 2021 (العدد التسلسلي 5) / ص ص:73-..93

قطع العلاقات الدبلوماسية في ضوء أحكام القانون الدولي

Cutting diplomatic relations in light of the provisions of international law

أ.سالم مُحَمَّد سالم ، أ.صديقي مُحَمَّد لمين

Salem ahmed Salem, Seddiki mohammed lamine

جامعة نواكشوط العصرية (موريتانيا)، القانون العام، sidebbe@yahoo.fr
المركز الجامعي تندوف (الجزائر)، القانون العام، amin.wilaya@yahoo.fr

تاريخ الاستلام: 2020/10/19 **تاريخ القبول:** 2020/10/29 **تاريخ النشر:** 2021/01/20

ملخص:

يكتسي التمثيل الدبلوماسي أهمية بالغة في تدعيم العلاقات بين الدول، وتعتبر البعثة الدبلوماسية من الأدوات الأساسية للدولة المرسلة والمصدر الرئيسي للمعلومات التي تحصل عليها من الدولة المستقبلة، وهي وسيلتها في تعميق علاقاتها وانسيابيتها وتحقيقا لمصالحها، لذا يمثل قطع العلاقات الدبلوماسية بين الدول الوجه السلبي للعلاقات الدولية بصفة عامة والعلاقات الدبلوماسية بصفة خاصة، ولذلك نجد أن الدول لا تلجأ إلى قطع علاقاتها الدبلوماسية مع غيرها من الدول إلا عندما تجد أن مبررات إقامة العلاقات الدبلوماسية لم تعد قائمة، وذلك عندما تصل الدولة التي تلجأ إلى اتخاذ إجراء قطع العلاقات الدبلوماسية إلى قناعة بأن سلوك وتصرفات الدولة الأخرى أضحى يشكل خطورة على مصالحها أو أمنها أو سيادتها بالمفهوم الواسع.

الكلمات المفتاحية: العلاقات الدولية، القانون الدولي، الدولة، السيادة.

Abstract:

The diplomatic representative constitutes an important capital for the consolidation of the interstates relations. The diplomatic mission in considered as one of the essential mean between the States. Also, it constitutes one important source of the information received from the other States. It represents the development and the deeply tool for the reciprocal interests. That makes, in general, the rupture of the diplomatic relations as an unlucky aspect on the international relations, and in particular, the diplomatic relations Frequently, the State don't turns to the rupture of its

diplomatic relations excepting if is arrive to the conviction concerning the reasons inexistence for this establishment because the comportment and conduct of the part are harmful for the interests and for the sovereignty.
Keywords: international relations-international law-country-sovereignty.

صديقي مُحَمَّد لمين amin.wilaya@yahoo.fr

مقدمة:

يعتبر قطع العلاقات الدبلوماسية من أسوء مظاهر العلاقات بين دولتين، لأنه إجراء عملي ينهي الصلات الودية التي كانت قائمة بينهما قبل قطع العلاقات، ولذا فإن الدول لا تقدم على اتخاذ إجراء إنهاء الصلات إلا عندما تصل الخلافات والمنازعات درجة لم تعد وسائل الاتصال المباشر مجدية لتسويته، ومما لا شك فيه أن الممارسات التي يرتكبها الدبلوماسيون أحيانا والتي تسيء إلى المصالح الأمنية والاقتصادية والسياسية للدولة المستقبلة للبعثة الدبلوماسية، قد تؤدي إلى قطع العلاقات الدبلوماسية بين الدولتين.

ففي حالة القيام بعمل دبلوماسي يشكل خطورة على أمن الدولة بمفهومها الواسع وفي حالة التدخل في الشؤون الداخلية للدولة قد يؤدي ذلك إلى قطع العلاقات الدبلوماسية من طرف الدولة المعتمدة لديها البعثة الدبلوماسية أو من طرف دولة المبعوث الدبلوماسي إذا اعتبرت بأن سلوك الدولة المستقبلة تجاه دبلوماسييها يشكل تصرفا تعسفيا قامت به الدولة المستقبلة.

والواقع إن حرص الدولة على تحقيق مصالحها والمحافظة على تلك المصالح يحتم عليها إقامة علاقات دبلوماسية مع غيرها من الدول، فمصالح الدول اليوم أصبحت متداخلة ومتشعبة ومتناقضة، فلا تستطيع الدولة الحديثة أن تعيش منغلقة على نفسها ومنعزلة عن محيطها الدولي والإقليمي، وينعكس تداخل المصالح وتشعبها على مستوى وحجم العلاقات الدبلوماسية والذي ينعكس هو الآخر على خلفية دوافع قطع العلاقات الدبلوماسية، هذا القطع الذي يتخذ صور متعددة كقطع العلاقات الدبلوماسية بصورة منفردة أو جماعية، وبدوافع سياسية أو اقتصادية أو أمنية وهذا ما سنعالجه في المبحثين التاليين:

المبحث الأول: قطع العلاقات كأداة جزائية انفرادية

تنص المادة الثانية من اتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية عام 1961 على أن:«إقامة العلاقات الدبلوماسية بين الدول وإيفاد بعثات دبلوماسية دائمة يتم بتراضي الطرفين».

وفي هذا المضمار تنص اتفاقية هافانا حول الموظفين الدبلوماسيين عام 1928م على:«لا يحق لأية دولة أن تعتمد موظفيها الدبلوماسيين لدى دول أخرى دون اتفاق مسبق معها، ومن حق الدول أن ترفض قبول موظف دبلوماسي من دولة أخرى، كما وانه من حقها أن تطلب سحبه بعد قبوله دون أن تكون ملزمة بإعطاء الأسباب لقرار من هذا النوع». (مُحَمَّد، 1973).

فإذا كانت إقامة العلاقات الدبلوماسية تتم باتفاق بين الدولتين، فهل يكون قطع العلاقات الدبلوماسية يتم باتفاق الدولتين أيضا؟.

الواقع أنه ليس هناك التزام قانوني في هذه الإشكالية، فالموضوع يقتصر أساسا على المصلحة المنفردة للدولة، وهذا ما سيتم تناوله في المطلبين التاليين:

المطلب لأول: قطع العلاقات كتعبير عملي على رد فعل معين

من المسلم به أنه إذا ما رأت الدولة أن استمرار العلاقات بينها وبين دولة أخرى يشكل تهديدا لأمنها القومي من حقها قطع علاقاتها الدبلوماسية بالدولة المعنية حرصا منها على حماية أمنها، وفي هذه الحالة فإن قطع العلاقات الدبلوماسية يعتبر تجسيدا لإرادة الدولة. (الملاح، 1993)

وقد يكون قطع العلاقات بصورة انفرادية، وقد يكون بصورة جماعية، وقد تكتفي الدولة بطرد المبعوثين الدبلوماسيين دون التصريح بقطع العلاقات الدبلوماسية

أولا: قطع العلاقات بصورة انفرادية: من الوقائع التي تبرهن على أن مسألة قطع العلاقات الدبلوماسية تعتبر من المواضيع التي تدخل في صميم الاختصاص المطلق للدولة من جهة وتصرف سليم من الناحية القانونية من جهة أخرى، واقعة اتخاذ حكومة اوروكواي قرارا بقطع علاقاتها الدبلوماسية بالاتحاد السوفيتي سابقا عام 1936م، فلقد أثيرت هذه المسألة أمام مجلس عصبة الأمم بناء على طلب حكومة الاتحاد السوفيتي مبينة وجهة نظرها على أن اتخاذ قرار قطع العلاقات الدبلوماسية من جانب واحد يعتبر إخلالا بعهد عصبة الأمم الذي يقرر أنه في حالة

قيام خلاف بين أعضاء العصبة يمكن أن يؤدي إلى قطع العلاقات، فعلى الأعضاء ذوي الشأن أن يعرضوا هذا الخلاف على التحكيم وعلى مجلس العصبة (الملاح، 1993) محاولا أن يبرهن على أن قطع العلاقات الدبلوماسية من جانب واحد يعتبر عملا غير ودي يتعين على الدولة التي أقدمت عليه أن تبرره أمام الرأي العام. (الحاج، 2006/2005)

وقد طالبت الحكومة السوفيتية مجلس العصبة أن يتخذ قرارا يطلب من اوروكواي إبداء الأسباب التي دفعتها إلى اتخاذ هذا الإجراء وتقديم الأدلة على صحة هذه الأسباب. (الملاح، 1993)

وجاء موقف حكومة اوروكواي على اعتراض الحكومة السوفيتية على قطعها لعلاقاتها الدبلوماسية بالاتحاد السوفيتي على لسان ممثل اوروكواي في عصبة الأمم، فقد جاء في هذا الرد أنه إذا كان الأمن الداخلي لدولة ما مهددا فمن حق حكومة هذه الدولة اتخاذ جميع التدابير التي ترى ضرورتها لصيانة أمنها وأنها ليست مطالبة بأن تستشير سوى ضميرها الخاص، فارضة بهذا التصرف، على الدولة الأخرى اتخاذ قرار مماثل. (المجذوب، 1999)

لقد عبر مجلس العصبة إزاء قطع هذه العلاقات عن أمله في أن يزول سوء التفاهم الذي أدى إلى اتخاذ هذا الإجراء في أسرع وقت ممكن. (الملاح، 1993)

ومن الأمثلة التي أقدمت فيها الدول على قطع علاقاتها الدبلوماسية بدول أخرى كتعبير عملي على رد فعل معين اتهمت به تلك الدول. (العادة، بدون تاريخ)

1. بتاريخ 1968/7/23م قطعت بلغاريا علاقاتها الدبلوماسية بألبانيا على إثر اتهامها المبعوثين الدبلوماسيين الألبانيين بالقيام بنشاط هدام ضد أمن بلغاريا. (الملاح، 1993)
2. بتاريخ 1947/10/21م قطعت شيلي علاقاتها الدبلوماسية بالاتحاد السوفيتي على أثر اتهام شيلي السفارة الروسية بمساعدة اللجنة المركزية الشيوعية الشيلية على الإضراب وإحداث الشغب بالبلاد. (الحاج، 2006/2005)
3. بتاريخ 1952/5/25م قطعت فنزويلا علاقاتها الدبلوماسية بالاتحاد السوفياتي، لتجاهل الاتحاد السوفيتي طلب فنزويلا استدعاء دبلوماسيين يعملان بالسفارة الروسية، الأمر الذي اعتبرته فنزويلا يمثل انتهاكا لسيادتها.

4. بتاريخ 1956/11/1م قطعت مصر علاقاتها الدبلوماسية بفرنسا وبريطانيا لاتهامهما بالتآمر ضدها والاعتداء على أراضيها دون مبرر قانوني. (الملاح، 1993)

5. بتاريخ 1960/1/20م قطعت كوبا علاقاتها الدبلوماسية بإسبانيا على إثر اتهامها السفير الاسباني في هافانا بالقيام بنشاط ضد أمن كوبا.

6. بتاريخ 1968/5/7 قطعت تونس علاقاتها الدبلوماسية بسوريا على اثر اتهامها البعثة الدبلوماسية السورية بتحريض المواطنين التونسيين على ارتكاب أفعال مضادة لأمنها.

7. بتاريخ 1969/8/20م قطعت الكونغوكينشاسا علاقاتها الدبلوماسية ببلغاريا، على اثر اتهام الكونغو المبعوثين الدبلوماسيين البلغاريين بالاشتراك في اضرابات حدثت في نفس الشهر، وقيام السفارة البلغارية بمساعدة عناصر مطلوبة أمام العدالة إلى مغادرة الدولة في مجموعة صغيرة إلى صوفيا عبر فرنسا. (الملاح، 1993)

8. بتاريخ 1960/12/30م قطعت بيرو علاقاتها الدبلوماسية بكوبا، على أثر اتهام بيرو سفارة كوبا في ليما بالتدخل الهدام في الشؤون الداخلية لبيرو.

9. بتاريخ 1960/3/1م قطعت السلفادور علاقاتها الدبلوماسية بكوبا على اثر اتهام السلفادور سفير كوبا بها بالتجسس وعقد لقاءات سرية مع الشيوعيين. (الملاح، 1993)

10. بتاريخ 1964/5/13 قطعت البرازيل علاقتها الدبلوماسية بكوبا على اثر اتهام البرازيل لكوبا بالتآمر ضدها.

11. بتاريخ 1964/10/29 قطعت بوليفيا علاقاتها الدبلوماسية بتشيكوسلوفاكيا على اثر اتهام بوليفيا سفارة تشيكسلوفاكيا بالتدخل في شؤونها الداخلية.

12. بتاريخ 1965/5/3م أعلن الأمير الكمبودي نوردوم سيهانوك بأن كمبوديا قطعت علاقاتها الدبلوماسية مع الولايات المتحدة دفاعا عن شرف الوطن بعدما قامت مجلة نيوزويك الأميركية بنشر مقال في 1965/4/5م يتضمن الاهانة والقدح تجاه والدة الأمير الكامبودي سيهانوك. (الناصر، بدون تاريخ)

13. بتاريخ 1976/4/7م قطعت إيران علاقاتها الدبلوماسية بكوبا، على اثر اتهام السفارة الكوبية بها بالتدخل في الشؤون الداخلية لإيران. (الملاح، 1993)

14. بتاريخ 1976/7/6م قطعت جمهورية السودان علاقاتها الدبلوماسية بليبيا وأمرت أعضاء السفارة الليبية بها بمغادرة البلاد خلال أربع وعشرين ساعة، اثر اتهام السفارة بتمويل مؤامرة ضد أمن السودان. (الملاح، 1993)

15. بتاريخ 1975/11/13 قطعت المملكة المغربية علاقاتها الدبلوماسية بألمانيا الشرقية سابقا حماية للاماني الوطنية للشعب المغربي. (الناصر، بدون تاريخ)

16. وفي عام 2017 أقدمت كل من جمهورية مصر العربية والمملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة والمملكة البحرينية على قطع علاقتهم الدبلوماسية بدولة قطر، اثر اتهام هذه الدول بأن قطر تحيك التآمر ضد هذه الدول، وتدعم الإرهاب وتأوي العناصر المتطرفة. (مصر،السعودية،الإمارات،البحرين، 2017)

17. كما حذت موريتانيا والمالديف وموريشيوس حذو هذه الدول فأقدمت على قطع علاقتها الدبلوماسية مع دولة قطر، بتهمة دعم الفوضى ونشر القلاقل ودعم الإرهاب والتطرف. (الموريتانية، 2017)

18. قطعت فينزويلا علاقاتها الدبلوماسية مع كلومبيا اثر تقديم الحكومة الكولومبية الدعم المادي للمعارضة الفينزويلية، والاعتراف برئيس المعارضة الذي أعلن تنصيبه رئيسا لفينزويلا. (للأنباء، 2019)

ثانيا: قطع العلاقات بصورة جماعية: قد يأخذ قطع العلاقات الدبلوماسية صورة جماعية ضد دولة أخلت بالتزاماتها الدولية واتخذت نهجا سياسيا لا ينسجم مع سياسات دول أخرى، ففي عام 1964م طلبت منظمة الدول الأمريكية من الدول الأعضاء فيها قطع علاقاتهم الدبلوماسية بكوبا بسبب اعتناق الحكومة الكوبية المذهب الشيوعي، وفي عام 1966 قرر مجلس الأمن الدولي التابع للأمم المتحدة، وعملا بالمادة 41 من ميثاق منظمة الأمم المتحدة فرض عقوبات على روديسيا الجنوبية (زمبابوي حاليا)، ومن ضمنها قطع العلاقات الدبلوماسية بسبب تطبيق سياسة التمييز العنصري. (المجذوب، 1999)

وسبق وأن أصدرت عصبة الأمم، التي تأسست عقب الحرب العالمية الأولى، قرارا يقضي بقطع العلاقات الدبلوماسية بإيطاليا عقب احتلالها للحبشة (إثيوبيا حاليا) عام 1934م.

كما قطعت الدول العربية علاقاتها الدبلوماسية بمصر عقب اتفاقية كامبديفيد مع الكيان الصهيوني، وهذا ما سيتم التطرق له بشيء من التفصيل لاحقا.

قطعت المغرب علاقاتها الدبلوماسية مع جمهورية إيران بعد أن تأكد لديها أن حزب الله اللبناني ذا المرجعية الشيعية، قام بتزويد (البوليزاريو) بأسلحة ومعدات قتالية وذخائر حصل عليها الحزب عن طريق سفارة إيران في الجزائر، أعلن هذا وزير الخارجية المغربي خلال تصريح أدلى به لقناة الجزيرة القطرية الإخبارية يوم 01 مايو عام 2018، كما استدعت الحكومة المغربية سفيرها في إيران وإغلاق السفارة المغربية في الجمهورية الإيرانية. (الجزيرة، 2018)

ثالثا: قد تقوم الدولة بطرد المبعوثين الدبلوماسيين المعتمدين لديها دون أن تصل إلى قطع العلاقات الدبلوماسية معها بحجج وذرائع مختلفة فقد طردت الحكومة البريطانية يوم 14 مارس عام 2018 (23) دبلوماسيين روسيين يعملون في البعثة الدبلوماسية الروسية المعتمدة لدى الحكومة البريطانية بحجة أنهم جواسيس يعملون في البعثة الدبلوماسية الروسية، وجاء القرار البريطاني اثر تحميلها الحكومة الروسية محاولة اغتيال سياسي روسي مقيم في لندن كلاجئ سياسي، وأرفق هذا القرار بقرار يقضي بمقاطعة بريطانيا للألعاب الرياضية لكأس العالم المقام في روسيا في نفس العام. (الجزيرة، 2018)

وفي يوم 17 مارس 2018 قامت الحكومة الروسية بطرد (23) دبلوماسيا بريطانيا كردة فعل على الإجراء البريطاني بطرد الدبلوماسيين الروس، وفي نفس الوقت استدعت وزارة الخارجية الروسية السفير البريطاني في موسكو وقدمت له احتجاجا شديدا على الإجراء البريطاني، كما قامت الحكومة الروسية بإغلاق المركز الثقافي البريطاني والقنصلية البريطانية في موسكو، وطلبت السلطات الروسية من الحكومة البريطانية تقليص بعثتها الدبلوماسية في روسيا. (سي، 2018)

وتضامنا مع بريطانيا قامت (23) دولة أوربية بطرد دبلوماسيين روس، وطرد حلف شمال الأطلسي (7) دبلوماسيين روس في البعثة الدبلوماسية الروسية المعتمدة لدى حلف شمال الأطلسي تضمانا مع بريطانيا. (سي، 2018)

كما قامت الحكومة الروسية بطرد دبلوماسيين ينتمون إلى بعثات (23) دولة أوربية كمعاملة بالمثل. (الجزيرة، 2018)

- وقد طردت الولايات المتحدة الأمريكية يوم 2016/12/29م 35 دبلوماسيا روسيا مع عائلاتهم بحجة التدخل الروسي في الانتخابات الأمريكية شهر ابريل من نفس السنة، والتي أوصلت الرئيس ترمب إلى سدة الحكم.

وفي إطار التضامن مع الحكومة البريطانية أعلنت الحكومة الأمريكية أنها ستقوم بطرد (60) دبلوماسيا روسيا من بعثتها المعتمدة لدى الحكومة الأمريكية، احتجاجا على محاولة اغتيال اللاجئ الروسي حسب تعبير الولايات المتحدة الأمريكية والجاسوس حسب تعبير روسيا، وعندما نفذت الحكومة الأمريكية وعدها بطرد الدبلوماسيين الروس قامت الحكومة الروسية بطرد (60) دبلوماسيا أمريكيا من البعثة الدبلوماسية الأمريكية في روسيا، وإغلاق القنصلية الأمريكية في مدينة سان بطرس برغ. (سي، 2018)

كما أعلنت الكويت أن سفير الفيليبين لم يعد مرغوبا فيه كسفير لبلاده لديها، وذلك اثر تدخله في مشكلة عاملة منزلية فلبينية تعمل لدى أسرة كويتية تعرضت للإهانة على يد الأسرة الكويتية حسب ادعاء السفير الفيلبيني، كما استدعت الحكومة الكويتية سفيرها في الفلبين. (الجزيرة، 2018)

المطلب الثاني: قطع العلاقات إثر تغيير الوضع السياسي

يقصد بالتغيير السياسي الذي يؤدي إلى قطع العلاقات الدبلوماسية بالدولة ذلك التغيير الذي يتم خارج الأطر القانونية والدستورية، أي انه يعني قلب الأنظمة السياسية بوسائل تتعارض مع تلك التي نصت عليها الوثيقة الدستورية، كالانقلاب العسكري أو الثورة أو الإطاحة بالحكومة الشرعية عن طريق عدوان خارجي، والأمثلة على ذلك كثيرة نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر، النظام السياسي الذي تم تنصيبه في أفغانستان اثر التدخل العسكري السوفيتي في أفغانستان أواخر عام 1979م، وفي كمبوديا بعد التدخل العسكري الفيتنامي. (الناصر، بدون تاريخ)

ويعتبر قطع العلاقات الدبلوماسية الذي يتم اثر التغيير السياسي أداة سياسية جماعية تتخذ صور أساسية كما يرى الدكتور عبد الواحد الناصر أنه يمكن التمييز بين ثلاث صور لقطع العلاقات الدبلوماسية في نطاق العمل الجماعي داخل المنظمات الدولية، الصورة الأولى تتمثل في قطع العلاقات الدبلوماسية كنوع من الجزاءات الجماعية، والصورة الثانية تتجلى في قطع العلاقات

الدبلوماسية كأداة للضغط السياسي، والصورة الأخيرة تتمثل في قطع العلاقات الدبلوماسية كتعبير عن التضامن داخل التجمعات أو المنظمات الدولية أو الإقليمية. (الناصر، بدون تاريخ)

أولا: قطع العلاقات الدبلوماسية كنوع من الجزاء

كانت عصبة الأمم أول منظمة عالمية دولية تدعو منتسبيها إلى قطع علاقاتها الدبلوماسية مع أي دولة عضو فيها تقوم باعتداء على دولة أخرى، فقد نصت الفقرة الأولى من المادة السادسة عشر من عهد عصبة الأمم على «إن الدولة العضو التي تلجأ إلى الحرب ومخالفة مقتضيات المواد 12،13،15 تعتبر وكأنها قد ارتكبت عملا حربيا ضد جميع الأعضاء الآخرين في العصبة، ويتعين على باقي الأعضاء القطع الفوري لعلاقاتهم التجارية والمالية ومنع جميع الروابط بين رعاياها ورعايا الدولة المعتدية».

وكان العدوان الإيطالي على الحبشة (إثيوبيا) عام 1934 أول تجربة عملية تقوم بها عصبة الأمم بتطبيق المادة16 من العهد، فقد اعتبرت عصبة الأمم في شهر أكتوبر عام 1935 إيطاليا دولة معتدية بسبب حربها التي شنت على الحبشة متخذة قرارا بقطع الدول الأعضاء علاقاتهم الدبلوماسية بايطاليا.

أما الجزاءات التي اتخذتها منظمات إقليمية فنذكر منها مثالين: مثال اتخذته منظمة الدول الأمريكية ضد كوبا، والمثال الثاني اتخذته جامعة الدول العربية ضد مصر. (الفتلاوي، 1985)

بعد وصول القيادة السياسية الكوبية بقيادة الرئيس فيدل كاسترو إلى السلطة عام 1958م، توترت العلاقات بين الدول الأمريكية وكوبا، وقد وصل هذا التوتر إلى ذروته بعد إعلان القيادة السياسية الكوبية تبنيها للفكر الماركسي، واندلا ع أزمة الصواريخ السوفيتية في كوبا عام 1962م والتي كادت أن تؤدي إلى حرب بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي، هذه الأسباب وغيرها أدت إلى اعتبار الدولة الكوبية تشكل تهديدا لنظام الأمن الجماعي داخل منظمة الدول الأمريكية، مما دفع إلى عقد اجتماع لوزراء خارجية الدول الأمريكية في العاصمة الأمريكية واشنطن، وقد اتخذ الاجتماع عقوبات اقتصادية ضد كوبا وقطع العلاقات الدبلوماسية معها. (الناصر، بدون تاريخ)

أما بالنسبة لمصر، فإن زيارة الرئيس المصري أنور السادات إلى الكيان الصهيوني عام 1977 هي الدافع الأساسي للدول العربية بقطع علاقاتها الدبلوماسية مع مصر، وإن كانت ردود فعل الدول العربية على الزيارة متباينة ومتناقضة أحيانا، ففي الوقت الذي انتقدتها دول بشدة أيدتها دول علنية في حين بقيت دول متفرجة، فقامت الحكومة المصرية بقطع علاقاتها الدبلوماسية مع الدول التي وصفت الزيارة بالخيانة، وهذه الدول هي: ليبيا والجزائر والعراق وسوريا واليمن الجنوبية ومنظمة التحرير الفلسطينية، فشكلت هذه الدول فيما بعد ما سمي جبهة الصمود والتصدي، ولكن بعد قيام رئيس الحكومة المصرية انو السادات بالتوقيع على اتفاقية كامديفيد ومعاهدة السلام مع الكيان الصهيوني عقدت جامعة الدول العربية قمة لها في العاصمة العراقية بغداد، وقررت الدول الأعضاء قطع علاقاتها الدبلوماسية مع مصر، باستثناء جمهورية السودان وسلطنة عمان وجمهورية الصومال. (الفتلاوي، 1985)

ثانيا: قطع العلاقات الدبلوماسية كأداة للضغط السياسي:

استخدم أسلوب قطع العلاقات الدبلوماسية كوسيلة ضغط من قبل الدول والمنظمات الدولية ضد دول معينة للتراجع عن مواقف اتخذتها تلك الدول، فقد نصت المادة 41 من ميثاق منظمة الأمم المتحدة على «إن مجلس الأمن يمكنه اتخاذ التدابير التي تضمن استخدام القوة المسلحة وأن يدعوا الدول الأعضاء في الأمم المتحدة تطبيق هذه التدابير التي تشمل الوقف الكلي أو الجزئي للعلاقات الاقتصادية والمواصلات الحديدية والبحرية والجوية والبريدية والتلغرافية واللاسلكية وطرق الاتصال الأخرى وكذلك قطع العلاقات الدبلوماسية».

وقد طبقت الأمم المتحدة المادة 41 في حالات عديدة ومن أهمها توصية الجمعية العامة للأمم المتحدة عام 1946م برفض عضوية اسبانيا في المؤسسات الدولية التابعة للأمم المتحدة ، وقد أوصت بقطع العلاقات الدبلوماسية معها. (الناصر، بدون تاريخ)

كما اتخذت الأمم المتحدة موقفا رافضا لسياسة جنوب افريقيا، حين أصدر هذا النظام تشريعا عنصريا ورفضت حكومة جنوب افريقيا التراجع عن هذا التشريع، وعدم التعامل مع الأمم المتحدة باعتبار أن المسألة داخلية ولا يحق للدول ولا المنظمات الدولية التدخل في الشؤون الداخلية للدول، وبناء على ذلك اتخذت الجمعية العامة للأمم المتحدة قرارا طالبت فيه الدول

الأعضاء في فقرته الرابعة بأن تتخذ بصورة جماعية أو فردية الإجراءات التالية بهدف إرغام حكومة جنوب افريقيا على التخلي عن سياسة التمييز العنصري. (الناصر، بدون تاريخ)

1. قطع العلاقات الدبلوماسية مع حكومة جنوب افريقيا والامتناع عن الدخول في هذه العلاقات.
2. إغلاق موانئها في وجه السفن التي تحمل علم جنوب افريقيا.
3. اتخاذ القوانين التي تمنع سفنها من الدخول إلى موانئ جنوب افريقيا.
4. مقاطعة جميع البضائع الواردة من جنوب افريقيا والامتناع عن تصدير السلاح إليها.
5. منع طائراتها من استعمال مطارات الدول الأعضاء.

وفي عام 1971 أصدرت محكمة العدل الدولية التابعة للأمم المتحدة فتوى يحث الدول الأعضاء في الأمم المتحدة على الامتناع عن اعتماد بعثات دبلوماسية وقنصلية لدى جنوب افريقيا تمتد صلاحياتها إلى إقليم ناميبيا، والامتناع كذلك عن إرسال ممثلين قنصليين إلى هذا الإقليم، أو سحبهم في حال وجودهم. (المجذوب، 1999)

ثالثا: قطع العلاقات الدبلوماسية كتعبير تضامني

قد تقوم دولة أو مجموعة من الدول بقطع علاقاتها مع دولة أو مع دل تضامنا مع دولة أو شعب تعرض لموقف يتناقض مع مقاصد القانون الدولي العام في السلم والأمن الدوليين. (العادة، بدون تاريخ)

إن الأمثلة لقطع العلاقات الدبلوماسية كتعبير تضامني كثيرة ونكتفي بالأمثلة التالية من هذا التضامن: قطع الدول العربية لعلاقاتها الدبلوماسية مع فرنسا وبريطانيا تضامنا مع مصر اثر العدوان الثلاثي عليها عام 1956 عقب تأميم الحكومة المصرية لقناة السويس باستثناء الأردن فقد احتفظت المملكة الأردنية بعلاقاتها مع بريطانيا في حين قطعتها مع فرنسا. (الناصر، بدون تاريخ)

كما قطعت الدول العربية علاقاتها الدبلوماسية مع كل من كوستاريكا والسلفادور لنقل سفارتيهما إلى مدينة القدس الشريف. (الفتلاوي، 1985)

وقد قطعت موريتانيا ومصر والجزائر وجمهورية السودان العلاقات الدبلوماسية مع بريطانيا عام 1965م على أساس التضامن مع دول وشعوب افريقيا بسبب قضية روديسيا. (الناصر، بدون تاريخ)

وفي عام 1967م قطعت كل من مصر والجزائر والعراق وسوريا العلاقات الدبلوماسية مع الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا، وقد احتفظت الدول العربية الأخرى بعلاقات دبلوماسية على مستوى القائم بالأعمال باستثناء المملكة المغربية والسعودية والأردن والكويت وتونس التي احتفظت بعلاقاتها على مستوى السفراء. (الناصر، بدون تاريخ)

ومن الملفت للانتباه أن العلاقات الدبلوماسية العراقية الإيرانية لم تقطع بالرغم من اندلاع الحرب بينهما التي دامت ثمان سنوات. (الفتلاوي، 1985)

المبحث الثاني: آثار قطع العلاقات الدبلوماسية

تقوم البعثة الدبلوماسية بوظيفة في غاية الأهمية للدولة المعتمدة والدولة المعتمدة لديها البعثة فهي الأداة الأهم لتعميق وانسيابية التعاون، وحماية وتشجيع إنماء العلاقات الاقتصادية والثقافية والعلمية والاستعلام بالوسائل المشروعة عن أوضاع تلك المجالات في البلد المضيف ونقل المعلومات إلى الدولة المرسلة.

لقد سبق أن قلنا أن الدبلوماسية وظيفة سياسية من الوظائف التي ترتكز عليها الدولة في إدارة وتسيير شؤون البلاد الخارجية، وقطع هذه العلاقات يؤثر على الدولتين، وهذا ما سنعالجه في المطلبين التاليين.

المطلب الأول: الآثار السياسية لقطع العلاقات الدبلوماسية

إن تأثير قطع العلاقات الدبلوماسية على أطراف تلك العلاقة تأثير مباشر وسلبي في كثير من الأحيان، فقطع العلاقات الدبلوماسية الذي يعني الإعلان الذي تصدره دولة معينة والذي يتضمن قطع العلاقات الدبلوماسية مع دولة أخرى له تأثيراته وسلبياته على الطرفين. (الملاح، 1993)

وقد تكتفي الدول بسحب ممثليها الدبلوماسيين مع الإبقاء على العلاقات الدبلوماسية قائمة.

أولا: آثار قطع العلاقات على التمثيل الدبلوماسي: يترتب على قرار قطع العلاقات الدبلوماسية إنهاء التمثيل الدبلوماسي المباشر بين الدولتين المعنيتين، ويعهد عادة بإسناد تمثيل مصالحهما إلى دول أخرى بعد موافقة الدولة المعتمدة لديها بعثة الدولة الثالثة لرعاية تلك المصالح، وقطع العلاقات الدبلوماسية لا يعني سحب الاعتراف بالدولة من الناحية السياسية. (الفتلاوي، 1985)

إن الدول تلجأ إلى قطع العلاقات الدبلوماسية لأسباب عديدة منها اندلاع حرب بين الدولتين المتنازعتين، إلا أن اندلاع الحرب بين الدولتين ليس بالضرورة أن ينتج عنه قطع العلاقات الدبلوماسية، فالحرب العراقية الإيرانية التي اندلعت عام 1980م واستمرت حتى عام 1988م لم تقطع العلاقات الدبلوماسية بين الدولتين، بل إن المذكرات المتبادلة بينهما ظلت مستمرة، ومن هذه الأسباب التي تؤدي إلى قطع العلاقات الدبلوماسية مبدأ المعاملة بالمثل كأن تقطع دولة علاقاتها الدبلوماسية مع دولة أخرى فتقوم الدولة الأخيرة بقطع علاقاتها الدبلوماسية مع الدولة الأولى معاملة بالمثل، وقد يكن قطع العلاقات وسيلة إرغام. (الملاح، 1993)

ويكون قطع العلاقات الدبلوماسية في بعض الأحيان وسيلة إرغام للدولة عندما تشعرها الدولة التي بادرت بقطع العلاقات الدبلوماسية بأنها قد تستخدم قواتها المسلحة إذا لم تستجب إلى مطالبها، خاصة إذا رافق هذا الإشعار إجلاء رعايا الدولة. (نعمه، 1999)

والواقع أن قطع العلاقات الدبلوماسية كوسيلة إرغام تؤدي إلى تعكير جو العلاقات الدولية لكونها تقضي على الوسيلة الطبيعية التي تستطيع بموجبها الدول حل مشاكلها وإنماء علاقاتها الدولية، وبذلك يعتبر إجراء قطع العلاقات الدبلوماسية يتعارض مع مهام منظمة الأمم المتحدة. (الفتلاوي، 1985)

لقد نص ميثاق منظمة الأمم المتحدة على: أن «مقاصد الأمم المتحدة هي إنماء العلاقات الدولية بين الأمم على أساس احترام المبدأ الذي يقضي بالتسوية في الحقوق بين الشعوب وبأن يكون لكل منها تقرير مصيرها، وكذلك اتخاذ التدابير الأخرى الملائمة لتعزيز السلم العام».

لم يقتصر دور الأمم المتحدة على اتخاذ ما تراه ملائمة بل إنها أجازت لمجلس الأمن الدولي الطلب إلى الدول الأعضاء قطع العلاقات الدبلوماسية بينها وبين الدولة المعتدية، ويجوز أن

يتبع ذلك وقف العلاقات الاقتصادية، وهذا ما أكده ميثاق الأمم المتحدة حين نص في مادته الأولى على ما يلي:

«لمجلس الأمن أن يقرر ما يجب اتخاذه من التدابير التي لا تتطلب استخدام القوات المسلحة لتنفيذ قراراته، وله أن يطلب إلى أعضاء الأمم المتحدة تطبيق هذه التدابير ويجوز أن يكون من بينها وقف الصلات الاقتصادية والمواصلات الحديدية والبحرية والجوية والبريدية والبرقية واللاسلكية وغيرها من المواصلات وقفا جزئيا أو كليا وقطع العلاقات الدبلوماسية».

ثانيا: سحب الممثلين الدبلوماسيين: يحق للدول أن تسحب ممثليها الدبلوماسيين دون أن تلجأ إلى قطع العلاقات الدبلوماسية، وهذا ما فعلته يوغسلافيا مع اليونان عام 1946م، ومع الاتحاد السوفيتي وباقي دول أوربا الشرقية، كما يحق للدولة المعتمد لديها الممثل الدبلوماسي أن تطلب استدعاءه إذا تأكد لديها قيامه بنشاط يتنافى مع مقتضيات الوظيفة الدبلوماسية، والأمثلة على ذلك كثيرة نذكر منها:

- طلب استدعاء وزير فرنسا في الولايات المتحدة الأمريكية 1793م.
- طلب استدعاء وزير بريطانيا في واشنطن.
- طلب استدعاء سفير الاتحاد السوفيتي في باريس عام 1927م.
- طلب استدعاء سفير الاتحاد السوفيتي في باريس أيضا عام 1940.
- طلب استدعاء سفير الولايات المتحدة الأمريكية في موسكو عام 1952م.
- استدعت المملكة المغربية يوم 8 فبراير 2019 سفيرها في المملكة العربية السعودية مصطفى المنصوري للتشاور واعتبر السفير أن الأمر يعتبر عاديا في العلاقات الدبلوماسية حينما تعبرها بعد السحب الباردة حسب تصريحه لوسائل الإعلام، وكانت القناة العربية قد بثت عبر استديوهاتها في دبي بالإمارات العربية المتحدة تقريرا عن قضية الصحراء وجولات المباحثات التي ترعاها الأمم المتحدة مع دول المنطقة، وتضمن التقرير بث صور من علم (الجمهورية الصحراوية) وتحدث عن حدودها الجغرافية وأشار إلى أن المغرب تحدها من الشمال، كما أشار إلى أن البوليزاريو معترف بها دوليا بوصفها (الممثل الشرعي) للشعب الصحراوي. (الفتلاوي، 1985)

كما سحبت المغرب رسميا قواتها العسكرية التي كانت تشارك في حرب قوات التحالف العربي ضد المقاتلين الحوثيين في اليمن.

وكان وزير الخارجية المغربي قد شارك في برنامج (بلا حدود) الذي تبثه قناة الجزيرة القطرية قبل أسبوعين من بث قناة العربية السعودية التقرير الآنف الذكر.

وتعود جذور الأزمة بين الدولتين إلى موقف الحياد الذي اتخذته الحكومة المغربية من حصار بعض الدول لدولة قطر.

- كما استدعى المغرب سفيره من دولة الإمارات العربية المتحدة يوم 9 فبراير 2019.

واستنادا إلى الفقرة الأولى من المادة الحادية عشرة من اتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية لعام 1961م والتي تنص على أنه «في حالة عدم وجود اتفاق صريح على عدد أعضاء البعثة، يجوز للدولة المعتمدة لديها أن تطلب بقاء هذا العدد في الحدود المعقولة والمعتادة وفقا لما تقدره بالنظر للظروف والأحوال السائدة في هذه الدولة وللاحتياجات الخاصة بالبعثة».

وفي ضوء هذه المادة لجأت دول عديدة إلى المطالبة بتخفيض عدد المبعوثين إلى الحد المعقول، نذكر منها على سبيل المثال: (الفتلاوي، 1985)

1. طلبت حكومة اوغندا من بريطانيا في عام 1974م تخفيض عدد أعضاء بعثتها الدبلوماسية في كامبالا من خمسين عضوا إلى خمسة أعضاء.
2. قرار حكومة الجابون عام 1973م بتحديد عدد أعضاء البعثات الدبلوماسية المعتمدة لديها بألا يتجاوز عشرة أعضاء.
3. طلب الرئيس الكوبي السابق فيدل كاسترو تخفيض عدد موظفي سفارة الولايات المتحدة الأمريكية في كوبا إلى 300 موظف.
4. طلب الحكومة الرومانية من الولايات المتحدة الأمريكية في عام 1950م تخفيض عدد أعضاء بعثتها الدبلوماسية إلى عشرة أشخاص.
5. طلب بريطانيا من بعض الدول العربية تخفيض عدد العاملين بسفاراتها في لندن اثر اغتيال ممثل منظمة التحرير الفلسطينية في العاصمة البريطانية.

6. طلب الحكومة الروسية يوم 2017/7/30 من الحكومة الأمريكية تخفيض البعثة الدبلوماسية الأمريكية في روسيا بسحب 755 من البعثة الأمريكية المعتمدة لدى روسيا.

يعتبر قطع العلاقات الدبلوماسية أو تخفيضها في الواقع عملا قانونيا مشروعا تمارسه الدولة بمقتضى سيادتها وسلطانها، دون أن يتعارض ذلك مع التزاماتها الدولية والإقليمية، ولا يؤثر قطع العلاقات الدبلوماسية على نفاذ المعاهدات المعقودة بين الدول المعنية ولا يستتبع بالضرورة اتخاذ أي تدابير حيال رعايا كل منهما المقيمين لدى الدولة الأخرى، ما لم ينص على ذلك صراحة. (العادة، بدون تاريخ)

المطلب الثاني: أثر قطع العلاقات الدبلوماسية على الجانب الاقتصادي

يقصد بقطع العلاقات الاقتصادية قيام دولة أو مجموعة من الدول بوقف علاقاتها التجارية مع دولة أخرى بهدف إرغامها على القيام بعمل معين أو الامتناع عنه. (الملاح، 1993)

ويعتبر قطع العلاقات الاقتصادية من الوسائل المؤثرة والمستخدمة بشكل واسع، فقد لجأت إليها الدول في العديد من الأحيان، وتتخذ أوضاعا مختلفة ومتباينة فتأخذ أحيانا شكل قطع العلاقات التجارية فيما يخص الواردات والصادرات، وفي أحيان أخرى يأخذ قطع العلاقات الاقتصادية المقاطعة التي تشمل جميع أنواع التعامل الاقتصادي بحيث أنها تشمل قطع العلاقات مع مواطني تلك الدولة. (الجزيرة، 2018)

إن استخدام المقاطعة الاقتصادية يفترض وجود وضع اقتصادي يسمح بممارسة هذا الضغط وتأثيره على اقتصاد ومصالح الطرف الآخر والإضرار بمصالحه. (العادة، بدون تاريخ)

والمقاطعة الاقتصادية، إما أن تكون رسمية تقوم بها دولة ضد دولة أخرى، أو أن تكون شعبية يقوم بها الأفراد والشركات ضد دولة معينة لإجبارها على القيام بعمل أو الامتناع عن عمل. (سلام، 1984)

ومن أمثلة المقاطعة الشعبية مقاطعة الشعب الصيني للبضائع الأمريكية عام 1906م احتجاجا على قيام حكومة الولايات المتحدة الأمريكية وضع قيود تشريعية على هجرة واستيطان الصينيين فيها، وفي عام 1908 امتنع التجار الأتراك عن شراء وتسويق البضائع النمساوية

والمجرية، وفي عام 1956م قررت اللجنة الوطنية للحزب الاشتراكي الهندي مقاطعة البضائع الفرنسية والبريطانية احتجاجا على العدوان الثلاثي على مصر. (الفتلاوي، 1985)

وقد تكون المقاطعة الاقتصادية جماعية، بناء على قرارات صادرة عن منظمات دولية وإقليمية، ومن أهم أمثلة المقاطعة الاقتصادية التي تعود إلى المنظمات الدولية والإقليمية ما يلي:

أولا: المقاطعة المتخذة من قبل الأمم المتحدة:

لقد فوض ميثاق منظمة الأمم المتحدة مجلس الأمن الدولي استنادا إلى المادة 41 من الميثاق أن يطلب من الدول الأعضاء وقف الصلات الاقتصادية وقفا جزئيا أو كليا مع دولة معينة. (الفتلاوي، 1985)

واستنادا إلى هذه المادة فقد طبقت الأمم المتحدة المقاطعة الاقتصادية ضد جمهورية الصين الشعبية وكوريا الشمالية في عام 1950م لهجومهما على كوريا الجنوبية، وطبقت المقاطعة الاقتصادية ضد البرتغال في عام 1961م لرفضها قبول مبدأ حق تقرير المصير للشعوب الإفريقية الخاضعة للاستعمار البرتغالي، كما طبقت المقاطعة الاقتصادية ضد جنوب افريقيا عام 1952 لإتباعها سياسة عنصرية، وضد روديسيا عام 1965م لممارستها العنصرية، وضد الكيان «الإسرائيلي» لقيامه باستمرار معاملة الفلسطينيين معاملة سيئة عام 1983م. (مُحَمَّد س.، 2013)

ثانيا: المقاطعة الاقتصادية المتخذة من قبل المنظمات الإقليمية:

تقوم المنظمات الإقليمية بدعوة أعضائها إلى فرض المقاطعة الاقتصادية ضد دولة ترى هذه المنظمات أنها خرقت القانون الدولي بصفة عامة وأهداف ومبادئ هذه المنظمات، ومن أهم هذه المنظمات التي طبقت المقاطعة الاقتصادية. (الفتلاوي، 1985)

أ- منظمة الدول الأمريكية، حيث اتخذت قرارا بفرض المقاطعة الاقتصادية ضد كوبا عام 1962 إلى عام 1975م احتجاجا على قيام الاتحاد السوفيتي بنصب صواريخ على الأرضي الكوبية.

ب- استخدمت منظمة الوحدة الإفريقية (الاتحاد الإفريقي) حاليا المقاطعة الاقتصادية ضد نظام جنوب افريقيا عام 1963، كما استخدمت المنظمة الإفريقية المقاطعة الاقتصادية ضد روديسيا عام 1965م.

ج- كما استخدمت المقاطعة الاقتصادية من قبل جامعة الدول العربية ضد الكيان الصهيوني، ففي عام 1951م قررت جامعة الدول العربية إنشاء جهازا خاصا مهمته الإشراف على المقاطعة الاقتصادية لهذا الكيان، ولهذا الجهاز مكتب مركزي مقره العاصمة السورية دمشق وله مكاتب فرعية في كل دولة عربية، وهذه المقاطعة لا تقتصر على (إسرائيل) فحسب، وإنما تشمل الأفراد والشركات التي تتعامل معها، كما قررت جامعة الدول العربية في قمة بغداد عام 1979 مقاطعة مصر اقتصاديا لثنيها عن توقيع اتفاقية كامب ديفيد مع الكيان الصهيوني.

وتلجأ بعض الدول إلى الضغوط الاقتصادية عن طريق التهديد بقطع المعونات الاقتصادية الخارجية، مستغلة بذلك ظروف الدول النامية وحاجتها إلى هذه المعونات، وتهدف هذه المعونات إلى ممارسة النفوذ على الحكومات، وهذا ما طبقته الدول الأوربية على العديد من الدول الإفريقية بصفة خاصة في العقد الأخير من القرن العشرين. (الفتلاوي، 1985)

إن المقاطعة الاقتصادية ضد دولة معينة، وإن كانت وسيلة فاعلة ضد الدولة المقاطعة، لإجبارها على القيام بعمل، والامتناع عن عمل، فإن لها تأثيرها السلبي أيضا على الدولة التي تتخذ قرار المقاطعة الاقتصادية، غير أن الدول تتقبل هذه الأضرار السلبية من أجل ممارسة الضغط على الطرف الآخر، ومن البديهي القول بأنها وسيلة مشروعة، لأن العلاقات الاقتصادية تعد من أعمال السيادة للدولة. (المجذوب، 1999)

خاتمة:

يكتسي التمثيل الدبلوماسي أهمية بالغة في تدعيم العلاقات بين الدول، وتعتبر البعثة الدبلوماسية من الأدوات الأساسية للدولة المرسلة.

كما تعتبر البعثة الدبلوماسية المصدر الرئيسي للمعلومات التي تحصل عليها الدولة المرسلة عن الدولة المستقبلة، وهي وسيلتها في تعميق علاقاتها وانسيابيتها وتحقيقا لمصالحها، لذا يمثل قطع العلاقات الدبلوماسية بين الدول الوجه السلبي للعلاقات الدولية بصفة عامة والعلاقات الدبلوماسية بصفة خاصة، ولذلك نجد أن الدول لا تلجأ إلى قطع علاقاتها الدبلوماسية مع غيرها من الدول إلا عندما تجد أن مبررات إقامة العلاقات الدبلوماسية لم تعد قائمة، وذلك عندما تصل

الدولة التي تلجأ إلى اتخاذ إجراء قطع العلاقات الدبلوماسية إلى قناعة بأن سلوك وتصرفات الدولة الأخرى أضحى يشكل خطورة على مصالحها أو أمنها أو سيادتها بالمفهوم الواسع.

وإذا كانت الدولة تمارس سيادتها بقيام علاقاتها الدبلوماسية مع الدول الأخرى، فإن قطعها لتلك العلاقات هو تجسيد لتلك السيادة، ولا تعاب على قطعها لعلاقاتها الدبلوماسية كوقاية لسيادتها وأمنها القومي، وهذا ما تمارسه الدول باستمرار.

المصادر والمراجع:

أ- الكتب

- فاضل زكي مُحَمَّد، الدبلوماسية في النظرية والتطبيق، مطبعة شفيق، بغداد، 1973.
- فادي الملاح، سلطات الأمن والحصانات والامتيازات الدبلوماسية، مطبعة أطلس، القاهرة، 1993.
- مُحَمَّد المجذوب ، الوسيط في القانون الدولي ، الدار الجامعية للطباعة والنشر ، بيروت 1999.
- سموحي فوق العادة، القانون الدولي العام، مطبقة الإنشاء، دمشق، بدون تاريخ.
- عبد الواحد الناصر، العلاقات الدولية، القواعد والممارسات الدبلوماسية، بدون ذكر مكان نشر، وبدون ذكر دار نشر، 1993.
- سهيل حسين الفتلاوي، المنازعات الدولية، القادسية، بغداد 1985.
- كاظم هاشم نعمه، دراسات في الإستراتيجية والسياسة الدولية، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، 1999.
- قاسم سلام، الوطن العربي والأمن القومي، دار الحرية للطباعة بغداد، 1984.

ب- المقالات

- سعدن ولد سيد مُحَمَّد ولد الحاج، نظام التمثيل الدبلوماسي الدائم لدى الدول وتطبيقاتها الموريتانية، جامعة الجزائر، كلية الحقوق، بن عكنون، 2005-2006.

- سالم مُحَمَّد سالم، التوازن بين الاستقرار السياسي وتداول السلطة، المجلة الموريتانية للقانون والاقتصاد، كلية العلوم القانونية والاقتصادية، جامعة انواكشوط العصرية، العدد 20، 2013.

ج. النصوص القانونية

- المادة الأولى الفقرة الثانية من ميثاق الأمم المتحدة عام 1945.
- المادة 41 من ميثاق الأمم المتحدة، نيويورك عام 1945م.

د– البيانات

- بيانات صادرة عن وزارات خارجية مصر، السعودية، الإمارات، البحرين بتاريخ 2017/6/5.
- بيان صادر عن وزارة الخارجية الموريتانية بتاريخ 2017/6/6.

و– القنوات الإخبارية

- الوكالة الفرنسية للأنباء بتاريخ 21 فبراير 2019.
- قناة الجزيرة القطرية بتاريخ 2018/05/01.
- قناة الجزيرة الإخبارية القطرية بتاريخ 14 مارس 2018.
- قناة بي بي سي الإخبارية اللوندنية بتاريخ 17 مارس 2018.
- قناة بي بي سي الإخبارية اللوندنية بتاريخ 30 مارس 2018.
- قناة الجزيرة الإخبارية القطرية بتاريخ 30 مارس 2018.

- قناة بي بي سي الإخبارية اللوندنية بتاريخ 29 مارس 2018.
- قناة الجزيرة الإخبارية القطرية بتاريخ 25 ابريل 2018.
- قناة الجزيرة القطرية الإخبارية بتاريخ 9 فبراير 2019.
- قناة الجزيرة القطرية الإخبارية يوم الأحد 30 يوليو 2017.